

## المغرب / الصحراء الغربية: سجن ناشط شباب لإبلاغه عن تعرضه للتعذيب

تطالب منظمة العفو الدولية بالإفراج فوراً ودون شرط أو قيد عن أسامة حسني (22 سنة) عقب إلقاء القبض عليه بتاريخ 17 فبراير/ شباط في الدار البيضاء بتهمة تقديم بلاغ كاذب، وذلك في ضوء تجرئه على تحرير شكوى يزعم فيها تعرضه للاختطاف والتعذيب.

ويذكر أن النشاط الشاب عضو في "حركة 20 فبراير" والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو يقضي الآن حكماً بالسجن ثلاث سنوات في سجن عكاشة المحلي. وفي 23 يوليو/ تموز 2014، أُدين بتهمة تقديم شهادة الزور بشأن تعرضه للتعذيب. كما أمرت المحكمة بتغريمه 100 ألف درهم مغربي (حوالي 12 ألف دولار أمريكي) كتعويض للشرطة المغربية بتهمة تقديم بلاغ كاذب ضدها؛ على الرغم من أنه لم يتهم قوات الأمن المغربية.

وإدعى أسامة حسني أنه قد تعرض للاختطاف والاعتداء على أيدي مجهولين، بتاريخ 2 مايو/ أيار 2014، عقب مغادرته مظاهرة نقابية نُظمت في الدار البيضاء تضامناً مع ناشطين معتقلين من حركة 20 فبراير. ولقد نفت السلطات مزاعمه، ولم تبادر بفتح تحقيق في القضية.

كما تقضي وفاء شرف (27 عاماً) حكماً بالسجن سنتين عقب تقديمها بلاغاً ضد مجهول تفيد فيه بتعرضها للتعذيب عقب مغادرتها تظاهرة عمالية في طنجة في إبريل/ نيسان من عام 2014. وفي 12 أغسطس/ آب 2014، أدين الناشطة التي تنتمي لعضوية جمعية حقوق الإنسان المغربية وحزب الطريق الديمقراطي بتهمة تقديم بلاغ كاذب وشهادة الزور وإهانة موظف عمومي. كما غرمتها المحكمة 50 ألف درهم (حوالي 6 آلاف دولار) تعويضاً للشرطة المغربية جراء اتهامها افتراءي على الرغم من أن وفاء لم تقدم البلاغ ضد عناصر قوات الأمن. وتطالب منظمة العفو الدولية بإطلاق سراحها فوراً ودون شروط.

ويذكر أنه لا ينبغي تجريم عملية تقديم الشكاوى المتعلقة بالتعذيب، حتى لو كانت كاذبة أو مبالغ فيها. كما لا ينبغي سجن أحد لإبلاغه عن ارتكاب التعذيب. بل ينبغي على النقيض من ذلك خلق بيئة تناهض التعذيب، وتتيح للضحايا والشهود الإبلاغ عن الانتهاكات التي تقع دون خوف من تعرضهم للانتقام.

كما إن النهج الذي اختطته السلطات المغربية في تعاملها مع أسامة حسني ووفاء شرف، وقيامها بملاحقة "منظمة العمل المسيحي لمناهضة التعذيب" جنائياً بتهمة "التشهير بمؤسسة دستورية، والإهانة إليها، واللجوء إلى الاحتيال والمراوغة للتحريض والمساعدة على تقديم شهادات كاذبة، وتوجيه إهانات عامة" على إثر قيام الجماعة بتقديم شكاوى في فرنسا ضد الموظفين العموميين مغاربة تتهمهم فيها بارتكاب التعذيب، يشكل سابقة خطيرة تشكك في حقيقة عزم السلطات المغربية على القضاء على التعذيب.

ويذكر أن "حركة 20 فبراير" التي سميت تيمناً بأحداث 20 فبراير/ شباط 2011 التي عمت أرجاء المغرب، تعمل من أجل نشر احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتنادي بوضع حد للفساد في البلاد.

Document updated on 18 march 2015